

Distr.
GENERAL

A/47/522
S/24648
9 October 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة السابعة والأربعون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعون
البند ٢٠ من جدول الأعمال
قضية فلسطين

رسالة مؤرخة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ موجهة
إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

بصفتي رئيساً للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، أود أن
استرعي انتباهكم بصفة عاجلة إلى اضراب المسجونين الفلسطينيين حالياً عن الطعام احتجاجاً على سوء
المعاملة وتدهور ظروف اعتقالهم .

وطبقاً لنشرة صحفية صادرة عن المركز الفلسطيني لمعلومات حقوق الانسان ، بتاريخ ١٠ تشرين
الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، وكذلك تقارير منشورة في صحيفة "نيويورك تايمز" بتاريخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر
وصحيفة "التايمز" (لندن) بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر بما يفيد أن ثلاثة آلاف على الأقل من
المسجونين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية المركزية - جنيد ونابلس وعسقلان وبير سيع ونفحة
يواصلون اضراباً مفتوحاً عن الطعام بدأ يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر .

وقد أفيد بأن المسجونين بدأوا الإضراب بعد أن استنفدوا جميع التدابير الأخرى للمفاوضات بغير
نجاح . وهم يطالبون بوضع حد لسياسة الفترات الطويلة من الحجز الانفرادي وغير ذلك من صنوف
العقوبات الفردية والجماعية التعسفية . كما يطالبون بإغلاق أقسام العقوبة الخاصة تحت الأرض حيث
تسود ظروف الزنازين المعزولة ، ويطالبون أيضاً بإعادة إقرار حصص الأغذية الكافية وإنهاء الاكتظاظ
وإتاحة سبل العلاج الطبي السليم ووضع نهاية لعمليات الضرب وإلقاء القنابل المسيلة للدموع في الزنازين
وعمليات التفتيش الذاتي المهينة .

وكثيراً ما عملت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، في
تقاريرها السنوية المقدمة إلى الجمعية العامة ، وكذلك من خلال رسائل رئيسها ، على استرعاء الانتباه
مراراً وتكراراً إلى الظروف غير الانسانية لاحتجاز الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية ، بما في ذلك

عمليات الضرب والتعذيب خلال الاستجواب ، انتهاكا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب وللمعايير الدولية لحقوق الانسان . وتشعر اللجنة بقلق عميق ازاء ما أفيد عن الإمعان الذي طرأ خلال العام الماضي في معاملة السجناء بطريقة فظة وقمعية ، وزيادة التدهور في ظروف الاعتقال ، بما في ذلك ما جرى من تخفيضات على حصص الأغذية ، ورفض الزيارات العائلية والاستخدام المتزايد لاجراء الحجز الانفرادي .

وتود اللجنة أيضا أن تسترعي الانتباه إلى حقيقة أنه طبقا للنشرة الصحفية المذكورة أعلاه ، فإن ما يقدر بنحو ١٧ ٥٠٠ فلسطيني محتجزون حاليا في مراكز الاعتقال والسجون الاسرائيلية التي يتولى ادارة معظمها الجيش والشرطة العسكرية . كما أن هناك ما يصل إلى ١ ٠٠٠ آخرين قد يكونون محتجزين بموجب أوامر اعتقال قصير الأجل وليسوا مسجلين في مراكز الاعتقال أو محابيس الشرطة .

وتستنكر اللجنة أن السلطات الاسرائيلية قد رفضت حتى الآن معالجة الشكاوى المشروعة للسجناء بل وتنظر اليها بوصفها مشكلة أمن بدلا من أن تعاملها على أنها قضية من قضايا حقوق الانسان . إن اللجنة تشعر ببالغ القلق لأن مظاهرات التأييد قد تم قمعها باستخدام الذخيرة الحية والطلقات المطاطية مما أدى إلى إطلاق النار على ٩٠ على الأقل من الفلسطينيين وإصابتهم في قطاع غزة على نحو ما ذكرته "نيويورك تايمز" يوم ٨ تشرين الأول/اكتوبر .

إنني أناشدكم مرة أخرى كما أناشد جميع المعنيين باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف اتخاذ جميع التدابير اللازمة بما يكفل امتناع اسرائيل فورا عن استخدام الوسائل غير المشروعة في معاملة المعتقلين الفلسطينيين ، واحترامها التزاماتها الدولية بموجب الاتفاقية وصكوك حقوق الانسان ذات الصلة ، وقرارات مجلس الأمن .

أكون ممتنا لو أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٠ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) كيبا بيراني سيس

رئيس

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني

لحقوقه غير القابلة للتصرف
